نبيل محمود السهلي*

اللاجئون الفلسطينيون في سورية: معطيات أساسية

استقبلت سورية في سنة ١٩٤٨ جزءاً من اللاجئين

الفلسطينيين الذين دفعتهم الاعتداءات والمجازر الإسرائيلية خارج أرضهم، وقد تركزت الأغلبية الكبرى منهم في العاصمة السورية دمشق. ومع نشوء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وانتشار خدماتها في سنة ١٩٥٠، جذبت المخيمات التي أقامتها الأونروا قسماً من اللاجئين هناك. ومنذ سنة ١٩٤٩، بدأت الحكومات السورية المتعاقبة سن قوانين ساعدت اللاجئين الفلسطينيين على ولوج مختلف القطاعات الاقتصادية السورية، مع الاحتفاظ بالجنسية الفلسطينية. هذا فضلاً عن تمكن اللاجئين من الملكية بمختلف أنواعها: عقارات، وأبنية، ووسائل نقل. وتبع عملية اللجوء الأولى عمليات نزوح للفلسطينيين إلى سورية خلال السنوات ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٠، وتبعاً لذلك انعكس الوضع القانوني لكل فئة من فئات اللاجئين والنازحين على وضعها الاجتماعي والاقتصادي، وخصوصاً أن عدداً قليلاً من الفئات التي لجأت إلى سورية بعد سنة ١٩٤٨ سُجل في سجلات مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين، وفي سجلات الأونروا، ويقدر مجموع أفراد الفئتين الثالثة والرابعة الذين هُجّروا إلى سورية سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٠ بنحو ٦٠,٠٠٠-٥٠,٠٠٠ فلسطيني وفق مصادر غير رسمية.

في تقريرنا هذا، سنحاول إلقاء الضوء على مختلف أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، إذ تعتبر الدراسات في شأنهم قليلة نوعاً ما مقارنة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان وفي مناطق الشتات الأُخرى. وسنعتمد على ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في: أولاً، معطيات مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين في سورية؛ ثانياً، معطيات الأونروا؛ ثالثاً، المسوح التي أجراها المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني في دمشق.

♦♦♦

أولاً: الأوضاع السكانية (١٩٤٨-٢٠٠٠)

قدر مجموع اللاجئين الفلسطينيين الوافدين إلى سورية في سنة ١٩٤٨ بنحو ٨٥,٠٠٠ - ٩٠,٠٠٠ لاجئ، استقر معظمهم في دمشق العاصمة، واستقرت الأقلية الباقية في المحافظات السورية الأُخرى، حيث فرص العمل. ونتيجة معدلات النمو الطبيعي بينهم، ارتفع المجموع ليصل إلى ١٢٦,٦٦٢ لاجئاً سنة ١٩٦٠ (كما هو موضح في الجدول رقم ١ أدناه). ثم وصل مجموع اللاجئين الفلسطينيين إلى ٢٦٩,٧٧٦ لاجئاً سنة ١٩٨٥. وبفعل النمو السكاني بينهم (٣٪ سنوياً) وصل مجموعهم إلى ٣٧٦,٠٠٠ لاجئ فلسطيني في نهاية سنة ١٩٩٨. ومن المتوقع أن يصل المجموع إلى ٤٠٠,٠٠٠ لاجئ في سنة ٢٠٠٠.[١]

والملاحظ أن أرقام اللاجئين الفلسطينيين متقاربة إلى حد كبير، على الرغم من اختلاف

* باحث، المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، دمشق.

المصادر. وبناء على أرقام مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين والإسقاطات السنوية، فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سورية وصل في نهاية سنة ١٩٩٨ إلى ٣٧٦,٠٠٠ لاجئ، في مقابل ٣٧٠,٠٠٠ لاجئ إذا تمت الإسقاطات على أرقام الأونروا، إذ بلغ عدد اللاجئين المسجلين في سجلاتها ٣٦٥,٨٠٥ لاجئين في حزيران / يونيو ١٩٩٨.[٢] والفارق بين رقم مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين ورقم الأونروا مرده ضعف عملية التسجيل في بعض الأحيان لأسباب متعددة. ويُذكر أن الأونروا كانت وزعت بطاقات خاصة من أجل عملية إحصاء البطاقات، وفي المقابل تسجل مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين شهرياً حالات الولادات والوفيات، ويتم جمعها في نهاية كل سنة في المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال مختصين بالجدولة.

أ) الخصائص الديموغرافية للاجئين في سورية

من أهم الخصائص الديموغرافية للاجئين الفلسطينيين في سورية التمركز الشديد في العاصمة دمشق، الذي استمر خلال الفترة ١٩٤٨.١٩٩٨. فقد استأثرت العاصمة بنحو ٦٦,٨٪ من إجمالي مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سنة ١٩٩٨، في حين استحوذت محافظة درعا على نحو ٧,٩٪، ومحافظة حلب على ٧,٩٪، وحمص ٤,٨٪، وحماه ٢,١٪، واللاذقية ٢,٤٪، وباقي النسبة هو من المسجلين في سجلات محافظة القنيطرة ونسبتهم ٨,٤٪.٣ ويقيم نحو ٣٠٪ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في سورية في عشرة مخيمات هي: مخيم خان الشيح، مخيم خان ذا النون، مخيم سبينة، مخيم جرمانا في دمشق، ومخيمات العائدين في كل من حمص وحماه ودرعا واللاذقية، فضلاً عن المخيمين الموجودين في مدينة حلب، النيرب وحندرات (أنظر الجدول رقم ٣ أدناه). ولا يعتبر مخيم اليرموك، الذي يضم نحو ١٢٠,٠٠٠ فلسطيني بحسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني في دمشق، مخيماً وفق تعريفات الأونروا، وذلك على الرغم من وجود خدماتها الصحية والتربوية وغيرها في المخيم المذكور، وهو أقرب إلى حالة المدينة، أي دمشق التي أصبح متصلاً بها من الجهة الجنوبية. وبالنسبة إلى التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين في سورية، بحسب منطقة المنشأ، فإن ٤٠٪ منهم ينحدر من مدينة صفد وقضائها، و٢٢٪ من حيفا وقضائها، و١٦٪ من طبرية وقضائها، و٨٪ من عكا وقضائها، و٥٪ من يافا وقضائها، و٥٪ من الناصرة وقضائها، في حين انحدرت النسبة الباقية (٤٪) من مدن الرملة واللد وبيسان والمدن الفلسطينية الأخرى وأقضيتها (كما هو موضح في الجدول رقم ٢ أدناه). ومن الخصائص الأخرى للاجئين الفلسطينيين في سورية، أنهم يعيشون، سواء في المخيمات القائمة هناك أو خارجها، على أساس مناطقي في أغلب الأحيان، أي أن التجمع هو بحسب مدينة المنشأ أو قرية المنشأ في فلسطين، مثلاً: صفورية، لوبيا، طيرة حيفا، بلد الشيخ، عين غزال... إلخ. وقد جرت توسعات كبيرة على الحدود الإدارية لأكثرية المخيمات القائمة في سورية، وأصبحت كل الأبنية فيها من الأسمنت.

ب) التركيب العمري والنوعي للاجئين الفلسطينيين في سورية

أوضحت نتائج المسوح الميدانية التي أجراها المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني للاجئين الفلسطينيين في سورية خلال الفترة ١٩٩٤.١٩٩٨، بالتعاون مع منظمة اليونيسف، أن نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشرة من العمر بلغت ٤٣,٢٪ من إجمالي الفلسطينيين. وبذلك يعتبر المجتمع الفلسطيني في سورية مجتمعاً فتياً تبعاً للمقاييس السكانية الدولية. ومرد ذلك ارتفاع معدل الخصوبة، البالغ ٥ مواليد للمرأة اللاجئة طوال حياتها الإنجابية. ومن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني الإنجابي بين اللاجئين (٣٪ ـ ٣,٥٪) سنوياً، خلال الفترة نفسها، عدم وجود هجرة إلى خارج الأراضي السورية. وفضلاً عن ذلك، فإن نسبة الجنس العامة (عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى) بلغت ١٠٤، وهي نسبة اعتيادية في المجتمعات المستقرة، شأنها في ذلك شأن السكان في الدول النامية، بما فيها الدول العربية. في مقابل ذلك بلغت نسبة كبار

السن (٦٥ عاماً أو أكثر) نحو ٢,٣٪ من مجموع اللاجئين في سورية، وهي متساوية تقريباً سواء للذكور أو للإناث. والملاحظ أن العبء الاقتصادي للكبار على قوة العمل الفلسطينية في سورية لا يزال منخفضاً قياساً بالعبء الناجم عن التركيب العمري، وتوسع قاعدة الهرم السكاني المتمثل بالأطفال دون الخامسة عشرة من العمر. ويُذكر أن حجم القوة البشرية بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية بلغ في المتوسط، خلال فترة الدراسة المذكورة سابقاً، ٥٤,٥٪؛ وهي نسبة متدنية قياساً بنحو ٦٠٪ في المجتمعات التي تعيش في الدول المتطورة.

ج) مؤشرات الخصوبة بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية

تعتبر معدلات كل من المواليد الخام، والخصوبة العامة، والخصوبة العمرية، والخصوبة الكلية، من أهم مؤشرات الخصوبة للمرأة الفلسطينية في سورية (ويعرّف معدل المواليد الخام بأنه مجموع المواليد الأحياء خلال الإثني عشر شهراً من السنة، المقابل لكل ١٠٠٠ من السكان الفلسطينيين في سورية في منتصف السنة). وبناء على هذا التعريف، بلغ معدل المواليد الخام خلال الفترة ١٩٩٨.١٩٩٢، وفقاً لنتائج المسوح التي أجراها المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٤٣ في الألف، في حين بلغ معدل الخصوبة العام لكل ١٠٠٠ من الإناث في سن الحمل، وخلال الفترة نفسها، ١٤ في الألف. وبالنسبة إلى الخصوبة العمرية، فإن النتائج أوضحت أن الفئة العمرية للإناث، ٢٩.٢٥ عاماً، هي الفئة الأكثر خصوبة، إذ بلغت معدلات الخصوبة العمرية لديها ٢٩٤ في الألف. أمّا خصوبة المرأة الكلية، فقد أشرنا إلى أنها تلد خلال حياتها الإنجابية ٥ مواليد في السنوات الأخيرة، في مقابل ٧ مواليد بحسب نتائج الإحصاءات التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني في سنة ١٩٨٣. ونتيجة تراجع الخصوبة تراجع معدل الإحلال (عدد الإناث اللواتي تلدهن المرأة الفلسطينية) من ٤ مواليد خلال السنة المذكورة إلى ٣,٥ مواليد خلال الفترة ١٩٩٤.١٩٩٢. وكان لأوضاع التعليم الآخذة في التحسن بين الإناث الفلسطينيات دور في تراجع معدلات الخصوبة والإحلال، وزاد في الاتجاه المذكور زيادة فرص دخول المرأة الفلسطينية سوق العمل جنباً إلى جنب مع الذكور في سن العمل، ولو بنسب متواضعة. ومن المؤشرات الأساسية التي يجب الإشارة إليها العمر الوسيط الذي تقوم الخصوبة بدور في تحديده وفي مستواه. فنتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة بين الفلسطينيين في سورية (٥ مواليد في العقد الأول من التسعينات في مقابل ١,٣ مولود في الدول المتقدمة)، فإن العمر الوسيط (وهو العمر الذي يقع نصف السكان قبله والنصف الآخر بعده)، بلغ بين الفلسطينيين في سورية نحو ١٦ عاماً؛ أي أن نصف السكان أصغر من هذا العمر، والنصف الآخر أكبر منه. ويلاحظ أن نسبة الأطفال عالية كما أشرنا، في حين يلاحظ أن العمر الوسيط يصل إلى ٣٣.٣٢ عاماً في الدول المتقدمة؛ وهو ما يؤكد أن المجتمعات هرمة في تلك الدول. كما أن من المؤشرات الأساسية بين الفلسطينيين في سورية، مؤشرات التنمية البشرية التي أصبحت ذات دلالة مهمة منذ أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره الأول في سنة ١٩٩٠، إذ تعتبر التنمية البشرية انعكاساً للأوضاع الاقتصادية السائدة. وتبعاً لتلك الأوضاع وأثرها في المجتمع، وبينها المجتمع الفلسطيني في سورية، فإن مؤشرات التنمية البشرية دلت، بحسب نتائج الإحصاء الذي قام به المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة ١٩٩٨.١٩٩٢، على أن التنمية البشرية متوسطة؛ إذ تراوح دخل الفرد الفلسطيني في سورية في المتوسط بين ١١٠٠ دولار و١٢٠٠ دولار سنوياً، بناء على معطيات ميزانية دخل ونفقات الأسرة الفلسطينية، في حين يصل دخل الفرد إلى ٢٥,٠٠٠ دولار في بعض الدول المتقدمة في العالم، و١٧,٠٠٠ دولار في إسرائيل على سبيل المثال لا الحصر. أمّا معدل التعليم بين الكبار فقد تجاوز ٨٠٪ بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية، والعمر المتوقع تراوح بين ٦٨ عاماً و٧٢ عاماً عند الذكور والإناث على التوالي. ومن المؤشرات الدالة على التنمية البشرية المتوسطة بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية، معدلات وفيات الأطفال

الرضع ٧٥.٥٠ في الألف بين الذكور والإناث، في حين يصل المعدل المذكور إلى ٧.٦ في الألف في الدول الصناعية. وقد ساعدت القوانين السورية الصادرة بشأن تنظيم عمل اللاجئين الفلسطينيين في السوق السورية ومختلف القطاعات الاقتصادية في تحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين، فضلاً عن خدمات الأونروا الصحية والتعليمية المنتشرة داخل المخيمات الفلسطينية وخارجها، والتي كان لها دور تأسيسي في دفع أداء اللاجئين وتحصيلهم العلمي، وبالتالي إمكانات دخول سوق العمل.

ثانياً: الأونروا واللاجئون الفلسطينيون في سورية

جرى الحديث في سنة ١٩٤٩ عن مشاريع توطين نحو مليون لاجئ فلسطيني هُجِّروا من ديارهم في فلسطين، في الجليل والساحل والوسط، بحيث تستحوذ كل من سورية والأردن ولبنان والعراق على ٢٥٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني. بعد ذلك، وحتى بداية الستينات، جرى الحديث عن مشاريع توطين لاجئين في أماكن شتاتهم بعد سنة ١٩٤٨. وفي سورية جرت محاولة توطين في سنة ١٩٥١ في منطقة الرمدان إلى الشرق من العاصمة السورية دمشق. لكن اللاجئين الفلسطينيين رفضوا ذلك. ومنذ ذلك الوقت لم يجر الحديث عن مشاريع إعادة توزيع أو توطين للاجئين الفلسطينيين في سورية، والذين لم يتجاوز معدلهم في حزيران / يونيو ١٩٩٨، ٣٪[٤] من مجموع السكان في سورية. وفي الآونة الأخيرة، برزت مقترحات أميركية بتوطين الفلسطينيين في دول الشرق الأوسط والعالم. فقد جاء في تقرير أُعد في جامعة سيراكيوز في ولاية نيويورك، وأشرفت على إعداده وطرحه الأستاذة الأميركية في القانون الدولي في الجامعة المذكورة، دونا إيرزت، المهتمة بشؤون الصراع العربي. الإسرائيلي، أن هناك ٥,٢٥٧,٠٠٠ فلسطيني في العالم من مجموع ٦,٣٧٥,٨٠٠ شخص يجب توزيعهم على دول المنطقة وبعض عواصم الغرب كحل نهائي للصراع العربي. الإسرائيلي، بحيث يستوعب الأردن ١٦٨,٠٠٠ لاجئ آخرين حتى سنة ٢٠٠٥؛ وهو يضم حالياً (بحسب التقرير) ١,٨٣٢,٠٠٠ لاجئ. وفي حين سترفع سورية عدد لاجئيها من ٣٢٥,٠٠٠ (٩٧,٠٠٠ منهم في المخيمات) إلى ٤٠٠,٠٠٠، أي بزيادة ٧٥,٠٠٠، فإن لبنان سيكون مضطراً إلى الاحتفاظ بنحو ٧٥,٠٠٠ من مجموع لاجئيه الحاليين البالغ ٣٧٢,٧٠٠ شخص، يقيم ١٨٦,٠٠٠ منهم في المخيمات. وسيعرض على إسرائيل إعادة ٧٥,٠٠٠ لاجئ فلسطيني من الدول العربية في إطار حق العودة لمن أمكنهم أن يثبتوا أنهم سكنوا فلسطين قبل نكبة ١٩٤٨ ومن لهم أقارب اليوم في الأراضي المحتلة. واقترح التقرير أن تمنح دول عربية أُخرى، مثل السعودية والكويت والعراق ومصر ودول الغرب، المواطنة إلى ٥١٩,٠٠٠ فلسطيني آخر يضافون إلى العدد الموجود الآن لديها وهو ٤٤٦,٠٠٠ ليصبح ٩٦٥,٠٠٠. أمّا دول الغرب وأوروبا والولايات المتحدة، فسيكون عليها هي الأُخرى تحمل عبء، إذ اقترح التقرير أن تستوعب ٩٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني آخر، بالإضافة إلى ما لديها راهناً (٤٥٢,٠٠٠) ليصبح العدد ٥٤٢,٠٠٠ فلسطيني.

وبالنسبة إلى فلسطينيي الضفة، فإن الهدف المستقبلي، بحسب التقرير الأميركي، هو مضاعفة عدد سكانها في السنوات الثماني المقبلة، من ١,٢٠٠,٠٠٠ إلى ٢,٤٠٠,٠٠٠ مواطن، وذلك عبر استقدام مقيمين بلبنان ودول أُخرى، وعبر نقل ٣٥٠,٠٠٠ من سكان مخيمات قطاع غزة إلى الضفة وبعض الدول المجاورة، بسبب وجوب خفض سكان القطاع من ٨٨٠,٠٠٠ حالياً إلى ٤٥٠,٠٠٠ قبل سنة ٢٠٠٥. وتعتبر عملية إعادة نقل وتوطين الملايين الخمسة من الفلسطينيين المشروع الأضخم في التاريخ الحديث.[٥]

لكن يبقى أن نشير إلى أن استطلاعات رأي فلسطينية جرت من خلال عينة تتألف من ٤٠٠ شخص، منهم ٢٠٠ شخص في المخيمات الفلسطينية في لبنان، و٢٠٠ شخص في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية، أكدت أن أغلبية اللاجئين ترفض إعادة التوزيع أو التوطين، وترى أن لا بديل من حق العودة إلى الوطن، وبالتحديد إلى قرية المنشأ أو مدينة المنشأ. وقد أظهر الاستطلاع:[٦]

أولا: إن ٩٨٪ من لاجئي سورية يحبذون العودة إلى منطقة المنشأ في فلسطين، التي هجروا منها سنة ١٩٤٨.

ثانياً: إن ٩٦٪ من لاجئي لبنان يحبذون العودة إلى منطقة المنشأ.

ثالثاً: ١٪ و٣٪ من لاجئي سورية ولبنان، على التوالي، لا يرون مانعاً في العودة إلى مناطق محررة في الضفة والقطاع.

رابعاً: ١٪ من لاجئي سورية ولبنان، على التوالي، رفضوا الإجابة عن السؤال في إطار عدة أسئلة في الذكرى الخمسين للنكبة.

خامساً: ٩٧٪ من إجمالي مَنْ جرى استطلاعهم في سورية ولبنان رفضوا التوطين والتجنس، أو الهجرة والإقامة بدول عربية، أو إعادة توزيعهم في مناطق أُخرى.

واكب المشاريع المطروحة لتوطين الفلسطينيين منذ سنة ١٩٤٩ بروز الأونروا، التي عبرت عن تحمل المجتمع الدولي مسؤوليته تجاه اللاجئين الفلسطينيين وتحسين أحوالهم، وتهيئة الأوضاع لعودتهم. وقد أظهرت إحصاءات الأونروا، عشية بدء عملها في سنة ١٩٥٠، أن مجموع المسجلين لديها من اللاجئين الفلسطينيين هو ٩١٤,٢٢١ لاجئاً، منهم ٨٢,٢٩٤ في سورية، وارتفع عددهم إلى ٢,٤٢٢,٥١٤ لاجئاً في سنة ١٩٩٠، ثم إلى ٣,٥٢١,١٣٠ لاجئاً حتى حزيران / يونيو ١٩٩٨، منهم ٣٦٥,٨٠٥ لاجئين في سورية يمثلون ٣٪ من إجمالي عدد السكان.[٧] ومنذ اليوم الأول لبدء عمل الأونروا بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية توزعت ميزانيتها على قطاعات التربية والتعليم والصحة والإعاشة. ثم ما لبثت، في السنوات الأخيرة، أن قلّصت خدماتها نتيجة تراجع الميزانيات المخصصة من جهة، ولخدمة الأهداف السياسية للممولين الأساسيين من جهة أُخرى. وعلى الرغم من ذلك، فقد ساعدت خدمات الأونروا في تحسين أوضاع الفلسطينيين المعيشية وتحصيلهم العلمي، فضلاً عن تحسن أوضاعهم الصحية. وزاد في تحسن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية الحقوق الممنوحة لهم، والتسهيلات في كل المستويات. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى الخدمات التي تقدمها الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين في سورية. إذ أظهر تقرير المفوض العام لسنة ١٩٩٨ أن من مجموع ٣٤٢,٩ مليون دولار، وهي قيمة النفقات المدرجة في ميزانية الأونروا لسنة ١٩٩٨، خصصت ٢٣,٣ مليون دولار للإنفاق على مختلف الخدمات المخصصة للاجئين الفلسطينيين في سورية، فاستحوذ قطاع التعليم على ١٠,٩ ملايين دولار، والصحة على ٤,٦ ملايين دولار، والإغاثة والخدمات الاجتماعية على ٤,٧ ملايين دولار، والخدمات التشغيلية التي تشمل خدمات اللوازم والنقل والخدمات المعمارية والهندسية التي تدعم جميع برامج الأونروا على ١,٨ مليون دولار. وخُصص مبلغ ١,٣ مليون دولار للخدمات المشتركة التي تشتمل على الخدمات التنظيمية والإدارية التي تدعم برامج الأونروا.[٨] ويُذكر أن إحصاءات الأونروا لسنة ١٩٩٨ أشارت إلى أن من مجموع ٣٦٥,٨٠٥ لاجئين مسجلين في سجلات الأونروا في سورية خلال السنة المذكورة، هناك ١٠٦,٧٤٨ لاجئاً يقطنون في عشرة مخيمات، في حين يقطن خارج المخيمات في المدن والأرياف السورية ٢٥٩,٠٥٧ لاجئاً، أي أن نسبة الذين يتمركزون في المخيمات العشرة تبلغ ٢٩,٢٪ من إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين في سورية بحسب إحصاءات الأونروا. ومن مجموع اللاجئين في سورية هناك ٦,٥٪ منهم مَنْ هم في حالة عسر شديد، مسجلون في سجلات الأونروا لسنة ١٩٩٨، أي أن نحو ٧٥٨٠ عائلة فلسطينية تتألف من ٢٣,٧٩٤ شخصاً، يتلقى منهم ٢٢,٢٥٣ شخصاً الإعاشات، في حين يبلغ عدد غير المتلقين للإعاشات من المسجلين في حالات العسر الشديد ١٥٤١ شخصاً. وتدير الأونروا وتمول ١٠٩ مدارس ابتدائية وإعدادية للاجئين الفلسطينيين في سورية، تضم ٤٣,٢٠٦ من التلاميذ والتلميذات في المرحلة الابتدائية، و٢٠,٨٤٤ من التلاميذ والتلميذات في المرحلة الإعدادية، ونحو نصف مجموع التلاميذ في المرحلتين هو من الإناث. ويبلغ معدل التلاميذ في كل صف نحو ٥٤ تلميذاً. وفضلاً عن ذلك، كان في معهد التدريب المهني التابع للأونروا في دمشق (VTC) ٦٦٠ طالباً و١٥٨ طالبة خلال العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٧، وذلك في مختلف الفروع

بعد الشهادة الإعدادية للحصول على دبلوم مهني في مجالي الإلكترونيات والميكانيك وغيرهما، وبعد الشهادة الثانوية للحصول على دبلوم في الصيدلة أو الهندسة المعمارية أو الهندسة المدنية أو إدارة الأعمال. وتشرف الأونروا، في إطار عملها، وتمول ٢٣ وحدة صحية، و٢٣ مركزاً صحياً، إذ تقدم خدمات الرعاية الطبية للأسنان وتنظيم الأُسرة والرعاية الخاصة والخدمات المتخصصة والمختبرات.[٩]

ومن المؤشرات الديموغرافية التي أظهرتها تقارير الأونروا عن اللاجئين الفلسطينيين في سورية، معدل وفيات الرضع الذي بلغ ٢٩ في الألف سنة ١٩٩٧، ومتوسط عمر الزواج الذي بلغ في السنة المذكورة ٢٠ عاماً، ونسبة حالات الولادات في المشافي التي بلغت ٧١,٨٪. وأظهرت الإحصاءات ذاتها أن ٨٥٪ من سكان المخيمات في سورية يحصلون على مياه صالحة للاستعمال، وأن ٨٧٪ من سكان المخيمات يتمتعون بمرافق صحية. ولتخفيف وطأة الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية قامت الأونروا بإقراض ٣٩ مشروعاً، وذلك بمبلغ ٦١,٠٠٠ دولار.[١٠]

وقد يظهر بعض الفوارق البسيطة في الأرقام والمؤشرات بين كل من إحصاءات الأونروا ومؤسسة اللاجئين الفلسطينيين والمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيد أن هذه الفوارق غير جوهرية.

ثالثاً: الواقع الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في سورية

كانت سورية، عند تدفق اللاجئين الفلسطينيين إليها سنة ١٩٤٨، الدولة الوحيدة بين الدول العربية المضيفة للاجئين التي لا تعاني البطالة أو ضآلة الموارد الطبيعية.[١١] وخلال عقد الخمسينات، وحين أثير موضوع إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، كانت منطقة الجزيرة السورية، الغنية والقليلة السكان على ضفاف الفرات في الشمال الشرقي من سورية، موضع بحث لهذ الغرض، لكنه لم يُثر بعد ذلك. لقد صدرت عدة قرارات وقوانين في سورية ساعدت في دخول اللاجئين الفلسطينيين سوق العمل السورية ونظمت أداءهم. ففي ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩، صدر القانون رقم ٤٥٠ القاضي بإحداث مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين لتنظيم سجلات بشأن اللاجئين وأعمالهم. وللمؤسسة ميزانية سنوية من الإعانات والهبات النقدية المتنوعة. وفي ١٠ تموز / يوليو ١٩٥٦، صدر القانون رقم ٢٦٠ الذي تضمن نصاً واضحاً يُعتبر من خلاله الفلسطينيون المقيمون على أراضي الجمهورية العربية السورية في مستوى السوريين نفسه على صعيد التوظيف والعمل والتجارة وخدمة التعليم، وذلك إلى جانب حقهم في الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية. كما صدر القانون رقم ١٣١١ في ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٣ القاضي بإصدار وثائق سفر للاجئين الفلسطينيين العرب. ومنذ أوائل الستينات بدأ الشباب الفلسطينيون في سورية تأدية خدمة العلم.[١٢] وقد ساعدت القوانين المذكورة في تسريع مشاركة اللاجئين الفلسطينيين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فبات يحق للاجئ الانتساب إلى النقابات والتملك والاستئجار والتقاضي.

القوة العاملة الفلسطينية ومشاركتها في الأداء الاقتصادي

بدايةً، لا بد من الإشارة إلى حجم القوة البشرية بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية، والتي تتألف من مجموع الأفراد القادرين على العمل المنتج، أي مجموع السكان مطروحاً منه غير القادرين على العمل ومَنْ في حكمهم، كالأطفال والشيوخ، أو المرضى وذوي العاهات المستديمة. وقد قدر المكتب المركزي للإحصاء نسبة القوة البشرية بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية (١٠ أعوام وأكثر)، بناء على الأدبيات والتعريفات السورية، بنحو ٦٨,٣٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سورية سنة ١٩٩٨ والبالغ ٣٧٦,٠٠٠. أي أن حجم القوة البشرية هو ٢٥٦,٨٠٨ فلسطينيين، منهم ٥٧,٦٪، أي نحو ١٤٧,٩٢١ شخصاً هم من خارج قوة العمل (غير ذوي النشاط). وهؤلاء هم جميع أفراد القوة البشرية القادرين على العمل المنتج،

لكنهم لا يعملون ولا يرغبون في العمل، كالطلبة والمشتغلات بالتدبير المنزلي والمتقاعدين والمكتفين، في حين بلغت نسبة فئة العمل (ذوي النشاط الاقتصادي)، التي تتألف من المشتغلين والمتعطلين بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية ٤٢,٤٪ خلال السنوات ١٩٩٤–١٩٩٨. أي أن حجم قوة العمل يصل إلى ١٠٨,٨٨٧ عاملاً وعاملة في سنة ١٩٩٨. وتبعاً لحجم القوة الفلسطينية، فإن معدل النشاط الاقتصادي لا يتعدى ٢٩٪ قياساً بالمجموع العام للاجئين الفلسطينيين، ويعتبر بذلك منخفضاً قياساً بمعدل النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية الذي يصل إلى ٥٠٪. وقد نجم عن انخفاض معدلات النشاط بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية ارتفاع أعباء الإعالة الاقتصادية التي وصل معدلها في السنوات ١٩٩٤–١٩٩٨، بحسب المسوح الميدانية التي أجراها المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى ٤ أفراد. أي أن كل فرد من قوة العمل الفلسطينية بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية يعيل، إضافة إلى نفسه، ثلاثة أفراد من خارج قوة العمل. ويكمن السبب في تدني معدلات النشاط الاقتصادي، على الرغم من أنها تحسنت في السنوات الأخيرة (١٩٩٤–١٩٩٨) قياساً بعقدي السبعينات والثمانينات.

بالنسبة إلى التوزع على القطاعات الاقتصادية في سورية، فإن نسبة ٤١٪ من إجمالي قوة العمل الفلسطينية هناك استُوعبت في قطاع الخدمات العامة والشخصية، في حين استحوذت الزراعة على ٢٪، والصناعة التحويلية على ١٥٪، والتجارة على ٨٪. أمّا قطاع البناء، فقد استأثر بنحو ٢٧٪ من إجمالي قوة العمل الفلسطينية في سورية، وباقي القطاعات الاقتصادية ـ من مناجم وكهرباء ونقل وقطاع مال ـ بنحو ٣٪ من إجمالي قوة العمل الفلسطينية في سنة ١٩٩٨. ويبدو أن قطاع الزراعة لم يستحوذ إلاّ على الجزء الأصغر بين القطاعات الأساسية في سورية، ومرد ذلك أن اللاجئين الفلسطينيين هناك لا يملكون حيازات زراعية كبيرة، في حين استوعب قطاع الخدمات العامة والشخصية الجزء الأكبر من حجم قوة العمل الفلسطينية. وقد ساعد في ذلك معدلات التعليم المرتفعة بين الفلسطينيين التي تؤهلهم لولوج قطاعات اقتصادية تتطلب مستويات تعليم مرتفعة، مثل قطاع التعليم في وزارة التعليم العالي، فضلاً عن القطاع التربوي في الأونروا، التي تحتاج إلى شهادات متوسطة وجامعية عليا. ومن المؤشرات الاقتصادية المهمة، التي أظهرتها المسوح الميدانية التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع منظمة اليونيسف خلال السنوات ١٩٩٢–١٩٩٨، مؤشر البطالة التي بلغ معدلها المتوسط ٩٪–١٣٪. وتتفاوت المعدلات بين تجمع فلسطيني وآخر نتيجة التميّز في مستويات التعليم ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

رابعاً: الأوضاع الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في سورية

يعتبر مؤشر الصحة والتعليم بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية من أهم المؤشرات الدالة على الأوضاع الاجتماعية السائدة بينهم. فقد شهدت أوضاعهم التعليمية تحسناً نوعياً ورسمياص ملحوظاً خلال العقدين الماضيين، إذ تراجعت نسبة الأمية من ٩,٩٪ بين الذكور سنة ١٩٨٥ في فئة عمر عشرة أعوام واكثر إلى نحو ٦,٥٪ خلال النصف الأول من عقد التسعينات. وتراجعت نسبة الأمية بين الإناث في الفترة العمرية نفسها، وخلال الفترة الزمنية نفسها، من ٢٩,٥٪ إلى ١٥,٢٪ سنة ١٩٩٥. ومرد تراجع وانخفاض نسب الأمية هو تطور قطاع التعليم في سورية، وإلزامية ومجانية التعليم في المستويات كافة. ولم تتعد تكلفة الطالب الجامعي خلال أربعة أو خمسة أو ستة أعوام جامعية، في الجامعات السورية، ٢٠٠ دولار.[١٣]

وبالنسبة إلى توزيع الفلسطينيين بحسب الحالة التعليمية، فإن المسوح الميدانية التي أجراها مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني بالتعاون مع منظمة اليونيسف، خلال الفترة ١٩٩٢–١٩٩٨، تظهر أن نسبة الملمين من الفئة العمرية فوق العشرة أعوام وصلت إلى ٢٣٪ خلال النصف الأول من عقد التسعينات، ونسبة الذين

يحملون الشهادة الابتدائية ٣٢٪، والإعدادية ١٦٪، والثانوية ٨٪، والمعهد المتوسط ٧٪. ووصلت نسبة الحاصلين على شهادات جامعية وعليا إلى ٣٪. أي أن نسبة الأمية بين الكبار تصل إلى ١١٪، وتعتبر متدنية قياساً بمثيلاتها في الدول العربية، وبينها سورية؛ إذ يعتبر اللاجئون الفلسطينيون في سورية أقرب إلى الحضر من الريف، نظراً إلى الخدمات التي تقدمها الدولة والأونروا والهلال الأحمر الفلسطيني، الذي تقلصت خدماته تقلصاً ملحوظاً بعد اتفاقات أوسلو، وعودة المزيد من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية إلى الضفة والقطاع بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية. ومن المؤشرات التربوية أن ٧٩٪ من المسجلين الفلسطينيين في المدارس الابتدائية تستقطبهم مدارس الأونروا، بينما تتوزع النسبة الباقية على المدارس السورية الرسمية والخاصة. وتستأثر مدارس الأونروا بـ ٨٤٪ من إجمالي الطلبة الفلسطينيين في المرحلة الإعدادية. أمّا بالنسبة إلى المرحلة الثانوية، فإن مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني يقدر مجموع الطلبة الفلسطينيين فيها بـ ١٠,٥٠٠ من الطلاب والطالبات، ٩٥٪ منهم في المدارس التابعة لوزارة التربية السورية والباقي، أي ٥٪، مسجل في المدارس الثانوية الخاصة داخل المخيمات الفلسطينية وخارجها في المدن السورية. وفيما يتعلق برياض الأطفال ودور الحضانة، أكدت المسوح الميدانية أن نسبة المسجلين في رياض الأطفال لا تتعدى ٢٠٪ من إجمالي الأطفال الفلسطينيين في سورية في سن الرياض، وقد تكون نسبة الذكور المسجلين أعلى من نسبة الإناث من الأطفال المسجلين في الرياض. كذلك فإن نسبة المسجلين في دور الحضانة لا تتعدى ٣٪ من إجمالي الأطفال الفلسطينيين في سورية في فئة العمر الممتدة من صفر إلى عامين.

ومن المؤشرات الاجتماعية الأساسية درجة التزاحم التي تصل، في المتوسط، إلى نحو ٦ أفراد فلسطينيين في المسكن الواحد، وخصوصاً في نطاق الحدود الإدارية للمخيمات؛ أي أن درجة التزاحم في الغرفة الواحدة تصل إلى فردين. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدم وجود ساحات كبيرة للعب الأطفال، فإن الطفل الفلسطيني في المخيم يواجه صعوبات داخل منزله وخارجه، الأمر الذي يضطر العائلة إلى الذهاب إلى الحدائق العامة، وهذا بالتالي عبء إضافي على العائلات الفلسطينية التي تعتبر كبيرة بسبب الخصوبة العالية وارتفاع نسب الأطفال والإعالة.

نتائج أساسية

من أهم النتائج التي يمكن تسجيلها، من خلال ما ورد في هذا التقرير، ما يلي:

أولاً: شارك اللاجئون الفلسطينيون في سورية في جميع مراحل العمل الوطني الفلسطيني، حركة القوميين العرب، ثم الفصائل الفلسطينية بعد سنة ١٩٦٥: فتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والصاعقة.

ثانياً: المجتمع الفلسطيني في سورية مجتمع فتي تكثر فيه نسبة الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر.

ثالثاً: يتركز ٦٧٪ من إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين في سورية، في سنة ١٩٩٨، في العاصمة دمشق.

رابعاً: تعتبر التنمية البشرية للفلسطينيين في سورية تنمية متوسطة وفق ما جاءت عليه المؤشرات المتمثلة في دخل الفرد والعمر المتوقع ومستويات التعليم.

خامساً: سهّلت القوانين السورية دخول الفلسطينيين سوق العمل السورية، على عكس بعض الأسواق العربية.

سادساً: يستحوذ قطاع الخدمات في سورية على الجزء الأكبر من قوة العمل الفلسطينية فيها.

سابعاً: تراجع خدمات الأونروا والهلال الأحمر الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة بين اللاجئين الفلسطينيين، سواء داخل المخيمات أو خارجها.

ثامناً: ٩٨٪ من اللاجئين الفلسطينيين في سورية يفضلون العودة في إطار حق العودة بحسب قرار الأمم المتحدة ١٩٤ لسنة ١٩٤٨، إلى قرية المنشأ أو مدينة المنشأ في فلسطين. فالعودة إلى الوطن حلم فلسطيني حلمه اللاجئ في حله وترحاله منذ سنة ١٩٤٨، وفق ما أشارت إليه نتائج الاستطلاع في الذكرى الخمسين للنكبة. ■

الجدول رقم ١

تطور مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سورية خلال سنوات مختارة في فترة ١٩٦٠–٢٠٠٠ بحسب الجنس ونسبة الجنس

السنوات	ذكور	إناث	نسبة الجنس	المجموع
١٩٦٠	٦٥,٠٣١	٦١,٦٣١	١٠٦	١٢٦,٦٦٢
١٩٧٠	٩٢,٥٧٣	٨٧,٧٦٣	١٠٥	١٨٠,٣٣٦
١٩٨١	١٢٤,٧٢٢	١١٩,٤٧٦	١٠٤	٢٤٤,١٩٨
١٩٨٥	١٣٧,٨٠٣	١٣١,٩٧٣	١٠٤	٢٦٩,٧٧٦
١٩٩٢	١٦١,٠٠٤	١٥٤,٥٤٧	١٠٤	٣١٥,٥٥١
١٩٩٤	١٦٨,١٥٣	١٦١,٦٨١	١٠٤	٣٢٩,٨٣٤
١٩٩٥	١٧٣,١٩٨	١٦٦,٥٣١	١٠٤	٣٣٩,٧٢٩
١٩٩٨	١٩١,٦٨٩	١٨٤,٣١١	١٠٤	٣٧٦,٠٠٠
٢٠٠٠	٢٠٣,٩٢٤	١٩٦,٠٧٦	١٠٤	٤٠٠,٠٠٠

المصدر: حتى سنة ١٩٨٥، مستخلص من "المجموعة الإحصائية الفلسطينية لعام ١٩٨٨/١٩٨٧"، المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، ص ١٥١.
وبالنسبة إلى فترة ١٩٩٢–١٩٩٥، فقد تم تقدير أرقام اللاجئين الفلسطينيين بناء على معطيات مؤسسة اللاجئين في سورية، في حين تمت عملية إسقاط إحصائية للوصول إلى أرقام سنة ١٩٩٨ وسنة ٢٠٠٠ تبعاً للاتجاه العام.

الجدول رقم ٢

مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سورية وتوزعهم بحسب منطقة المنشأ في فلسطين بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣١

المدن والأقضية التي هُجِّروا منها في فلسطين	المجموع	النسبة ٪
صفد والقضاء	١٦٠,٠٠٠	٤٠
حيفا والقضاء	٨٨,٠٠٠	٢٢
طبرية والقضاء	٦٤,٠٠٠	١٦
عكا والقضاء	٣٢,٠٠٠	٨
يافا والقضاء	٢٠,٠٠٠	٥
الناصرة والقضاء	٢٠,٠٠٠	٥
القدس والرملة والقضاء وباقي المدن والأقضية	١٦,٠٠٠	٤
المجموع	٤٠٠,٠٠٠	٪١٠٠

المصدر: تم التوزيع النسبي للاجئين بحسب مناطق المنشأ في فلسطين سنة ٢٠٠٠، بناء على التوزيع الذي تعتمده مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين في سورية، خلال فترة ١٩٩٨–١٩٩٩.

الجدول رقم ٣

اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات سورية في نهاية سنة ١٩٩٩

المخيم	اللاجئون المسجلون
خان الشيح	١٥,٣٥٢
خان ذا النون	٧٩٧٣
سبينة	١٥,٨٥٧
قبر الست	١٣,٠٦٦
جرمانا	٨٩٥
درعا	٥٨٠٥
درعا الطوارئ	٥٣٨٠
حمص	١٣,٣٤٩
حماه	٧٢٢٣
النيرب	١٦,٩٥١
لاجئون آخرن	٥٢١
المجموع	١١٠,٤٢٧

المصدر: خريطة عمليات الأونروا، آذار/مارس ٢٠٠٠.

المصادر

١ نبيل السهلي، "النكبة والتحول الديموغرافي والاجتماعي للشعب العربي الفلسطيني خلال نصف قرن (١٩٤٨–١٩٩٨)"، دراسة ستصدر قريباً عن مركز دراسات جنين في عمان.

٢ تم الاعتماد على تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، نيويورك ١٩٩٨، ص ٨١؛ إذ بلغ العدد الكلي للمسجلين اللاجئين الفلسطينيين ٣,٥٢١,١٣٠ لاجئاً في حزيران / يونيو ١٩٩٨، منهم الثلث في ٥٩ مخيماً.

٣ الأرقام مستخلصة من سجلات مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين في سورية، دائرة الأحوال الشخصية والإحصاء، بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣١.

٤ مستخلص من تقرير المفوض العام للأونروا لسنة ١٩٩٨، الجدول رقم ٢، ص ٨١.

٥ نشر التقرير الأميركي عن خطة توطين أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في صحيفة "الاتحاد" الظبيانية، ١٩٩٧/٢/٢٥.

٦ تم الاستطلاع من قبل الباحث معدّ هذا التقرير خلال آذار / مارس ونيسان / أبريل ١٩٩٨، وضم ٤٠٠ شخص، منهم ٢٠٠ في لبنان، و٢٠٠ في سورية، آخذاً في الاعتبار التوزيع الجغرافي للعينة بحيث شمل الاستطلاع ١٠٠ شخص في بيروت، منهم ٥٠ شخصاً فوق سن الخمسين، كما شمل ٥٠ شخصاً في مخيمات طرابلس، منهم ٢٥ شخصاً فوق سن الخمسين، والباقي شباب في سن ما دون الخمسين عاماً. واشتمل الاستطلاع أيضاً على ٥٠ شخصاً من مخيمات صور وصيدا في الجنوب اللبناني، منهم ٢٥ شخصاً فوق سن الخمسين، والباقي من الشباب. ومن مجموع العينة في لبنان ٥٠ امرأة، منهن ٢٥ فوق الخمسين عاماً؛ أي من مواليد فلسطين. وبالطريقة نفسها سحبت العينة في الاستطلاع الذي تم في سورية في الفترة ذاتها.

٧ تقرير المفوض العام للأونروا لسنة ١٩٩٨، ص ٨٠–٨١.

٨ المصدر نفسه، ص ٩١.

٩ المصدر نفسه، ص ٨١–٨٦.

١٠ المصدر نفسه، ص ٨٣–٨٥.

١١ لوري أ. براند، "الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١)، ص ٢٣٣.

١٢ "مجموعة التشريع السوري"، الجزء السابع، وزارة العدل، دمشق ـ سورية، من دون تاريخ محدد.

١٣ تقديرات المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني في دمشق.